

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
بمئة أحياء التراث

اتِّعَاطُ الْخِنْفِ
بِأَخْبَارِ الْأُمَّةِ الْفَاطِمِيَّةِ الْخُلَفَاءِ
لِنَفِيِّ الدِّينِ حَمِيدِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقْرِزِيِّ

الجزء الثاني

تحقيق

الدكتور محمد علي محمد أحمد
أستاذ التاريخ الإسلامي
كلية دارالعلوم جامعة القاهرة

القاهرة

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

بقلم الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم

رئيس لجنة احياء التراث

في سنة عشرين من تاريخ الهجرة ، تمّ للقائد العربيّ ، والصحابيّ الجليل عمرو ابن العاص ، فتح مصر ، ومن ذلك الحين دخل هذا الاقليم في الدولة الإسلامية وتلوّن بالصبغة العربية ، وأخذ يتوافد إليه أعيان الصحابة والتابعين ، وأعلام الفقهاء والمحدثين ؛ حيث وجدوا الظلّ الوارف ، والمورد العذب السائغ ؛ والمقام المحمود ؛ ولم يلبث أن دخلت الجمهرة من المصريين في دين الإسلام أفواجا ، وانتشر في كل النواحي ، من أقصى الصعيد إلى بلاد الشمال ؛ حتى أصبحت مصر بمعالمها وحضارتها ووفرة مواردها من أهم الأقطار الإسلامية ، بل إنها حملت لواء الزعامة في كثير من عصورها التاريخية ، مما دونه المؤرخون كابن عبد الحكم والقضاعيّ والمسبّحيّ وأبى عمر الكنديّ وابن ميسر وغيرهم .

وكانت الدولة الفاطمية من أعظم الدول التي عاشت في مصر أكثر من قرنين من الزمان ، وكان لها تاريخ حافل ، ولخلفائها في الحضارة الإسلامية أثر بعيد ؛ فهم الذين أسسوا القاهرة المعزّية ؛ فكانت قبة الإسلام ، وحاضرة الأنام ، وغرة جبين الزمان ، وأنشئوا الجامع الأزهر ؛ فكان منبعاً للعلوم الإسلامية ومنارة للمعارف والآداب على مر الزمان ، كما أقاموا دور الكتب والخزائن ، وجلبوا إليها الكتب والأسفار ، وأرصدوا لها الأموال ، وأعدوا لطلاب المعرفة القوام والنساج ، وهوت إليها أفئدة العلماء من شتى الجهات ، ينهلون العلم من أعذب مورد وأصفاه ؛ هذا إلى ما كان لهم من أثر في بناء المساجد والقصور والبساتين في جنبات القاهرة وعلى ضفاف النيل ،

وما تجردت له همتهم من إعداد الجيوش وانشاء الأساطيل تجوب المياه ، فضلا عما كان لهم من عادات في المواسم والأعياد ، تميزت بها دولتهم ، وما زالت تتصل بحياتنا الاجتماعية إلى اليوم .

وقد كان تاريخ هذه الدولة موزعا في كتب التاريخ والأدب والعقائد ، ممتزجا بغيره من تاريخ الدول ، إلى أن جاء الإمام تقي الدين أحمد بن علي المقریزی ، فجمع أشداته وضم ما تفرق منه ، وأضاف إليه ما اجتمع له من ثمرات مطالعته ، وما تهبأ له من المناصب التي تولاها ، ووضع هذا الكتاب الذي أسماه « اتعاظ الخنفا ، بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء » . أداره على تاريخ من ملك القاهرة من الخلفاء وعلى جملة أخبارهم وسيرهم ، وجعله حلقة من سلسلة كتبه التي وضعها في تاريخ مصر والقاهرة .

والمقریزی شيخ مؤرخي الاسلام غير مدافع ، وفارس هذه الحلبة غير معارض ، في كل ما ألف وصنف ، وفي جميع ما نقل وروى ، مما جعل كتبه المصدر الأصيل في تاريخ مصر الإسلامية وحضارتها ، وخطتها وآثارها ومعارفها وفنونها وآدابها وعلمائها وأعيانها .

هذا وقد سبق للمستشرق هوجو بونز أن قام بنشر هذا الكتاب سنة ١٩٠٩ م على نسخة مخطوطة ناقصة محفوظة بمكتبة جوتا بألمانيا ، وهي النسخة الوحيدة التي كانت معروفة في ذلك الحين ، وفي سنة ١٩٤٥ م قام الدكتور جمال الشيال بإعادة نشره عن هذه النسخة أيضا ، بعد أن رجع إلى الأصول التي أخذ المقریزی عنها كتابه . ومع مضي الأيام وتتابع البحث ، وجد من هذا الكتاب نسخة أخرى كاملة محفوظة بمكتبة سراي أحمد الثالث بإستانبول ، فجدد معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية في تصويرها ، ثم قام الدكتور جمال الشيال بإعادة نشر الكتاب عليهما مرة ثانية ، بعد أن أضاف إلى الجهد السابق مزيدا من التحرير والتحقيق ، وشرح المصطلحات ، والتعريف بالأعلام ، ما شاءت له معارفه التاريخية وأمانته العلمية واطلاعه الغزير الوافر^(١) .

وقد كان من تمام التوفيق ظهور الجزء الأول من هذا الكتاب ، والقاهرة تحتفل بعيدها الألقى منذ أنشأها الفاطميون ؛ فكان تحية طيبة ومشاركة كريمة من المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الاحتفال بهذه الذكرى .

ثم كان من دواعى الأسف وعميم الحزن ؛ أن اختار الله لجواره ، المرحوم الدكتور جمال الدين الشيال ؛ ولما يشرع بعدُ في تحقيق الجزء الثاني ؛ فكان لوفاته رحمة الله عليه فجيعة ألم وأسى في الأوساط العلمية ، وعند محبيه وعارفى فضله ؛ لما كان عليه من غزير العلم والثقافة الواسعة والمعارف التاريخية المستفيضة ؛ إلى ما كان يتجمل به من الخلق الرضى والتواضع الجرم والسجايا الكريمة المحمودة - رحمه الله .

وقد رأت لجنة إحياء التراث بالمجلس الإسلامى إسناد تحقيق بقية الكتاب إلى صديقه العلامة الأستاذ الدكتور محمد حلمى محمد أحمد أستاذ التاريخ الإسلامى بكلية دار العلوم ؛ فقام بهذا العبء خير قيام ، وسلك في تحقيقه المنهج العلمى الأصيل ؛ فكان خير خلف لخير سلف .

وهذا هو الجزء الثانى يتلوه الجزء الثالث ؛ وهو آخر الكتاب ؛ ومعه الفهارس العامة ، ومن الله التوفيق والسداد .

قائمة ببيان بعض المراجع المستخدمة في التحقيق
مما لم يرد لها نكر في الجزء الاول

اولا : مراجع عربية :

- إحسان عباس
(بالتعاون مع أحمد أمين وشوقي ضيف) : فريدة
القصر وجريدة العصر . للعماد الأصفهاني الكاتب
قسم شعراء مصر : ج : ١ ، ٢ ، القاهرة : ١٣٧٠
(١٩٥١)
- أحمد بن عبد الوهاب
أحمد بن علي المقرئ
(شهاب الدين النويري) : نهاية الأرب : ج : ٢٨*
(تقي الدين) : المواعظ والاعتبار في الخطط والآثار
(في جزئين) . القاهرة : ١٢٧٠ هـ .
- راشد البراوي
زكي محمد حسن
حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين .
(بالتعاون مع حسن أحمد محمود) : معجم الأنساب
والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي للمستشرق
زامباور ، ترجمة في جزئين ، القاهرة : ١٩٥١
- ١٩٥٢ .
- شكري فيصل
عبد الرحمن بن إسماعيل
فريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصفهاني .
قسم شعراء الشام : ج : ١ ، دمشق : ١٩٥٥
(أبو شامة ، شهاب الدين المقدسي) : كتاب
الروضتين في أخبار الدولتين . انظر : محمد حلمي
محمد أحمد

- علي ابن محمد
(ابن الأثير أبو الحسن) : الباهر في تاريخ أتابكة
الموصل .
- الفتح بن علي بن محمد البنداري
تاريخ دولة آل سلجوق (مختصر لكتاب العماد
الأصفهاني) ، القاهرة : ١٣١٨ (١٩٠٠)
- محمد حلمي محمد أحمد
١ - كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، لأبي
شامة . تحقيق : الجزء الأول : القسم الأول ،
١٩٥٦ ، القسم الثاني ١٩٦٢ .
- محمد كامل حسين
٢ - نهاية الأرب ، للنويري ، ج : ٢٨ . تحقيق
(تحت الطبع) . في أدب قصر الفاطمية . القاهرة
١٩٥٠ .
- محمد بن محمد
(العماد الأصفهاني) . أنظر : إحسان عباس ،
شكري فيصل ، الفتح بن علي بن محمد البنداري .

ثانيا : مراجع أوروبية :

- Barker : The Crusades; London, 1923.
- De Slane : Recueil des Historiens des Croisades, Historiens Orientaux.
- Gibb, H.A.R. : The Damascus Chronicle of the Crusades; London, 1932.
- Lane-Poole (S.) : Saladin and the Fall of the Kingdom of Jerusalem; London, 1898.
- Setton, K.M. : A History of the Crusades; Vol. I, Philadelphia, (University of Pennsylvania Press).
- Stevenson; W.B. : The Crusaders in the East, Cambridge, 1907.

(*) (أنظر هامش الصفحة السابقة) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

الحمد لله فاتحة كل خير ، وتمام كل نعمة ؛ وصلاة البرّ الرحيم وسلامه على محمد أكرم خلقه ، باعث معالم المجد التي حفل بها تاريخ الإسلام والمسلمين ؛ ورضي الله عن سار على نهجه ، واهتدى بهديه ، وأسهم بجهدته بإضافة لبنة من لبنات المعرفة إلى بناء صرح الثقافة الإسلامية ، التي نتج عنها إليها الآن بالنظرة الفاحصة والعزم الدؤوب ، لإحياء تراثها ، وكشف الأستار عن مكنون مفاخرها وذخائرها .

وتحية التقدير والوفاء إلى روح الأستاذ العالم المرحوم الدكتور جمال الدين الشيبان ، الذي أكرمه الله بدعوته إلى سُكنى رياض جنّته ، فأثر أن يلبي دعوة العزيز الكريم ، تاركاً من بعده أدلة هادية على طريق الكفاح العلمي ، يتمثل آخر مصابيحها في الجزء الأول من هذا الكتاب ، الذي أقدم اليوم جزءه الثاني ، سائراً على دَرَبِهِ ، ضاماً جهدي المقل إلى جهوده القيّمة ، اعتماداً على مايسره الله لنا من وسائل البحث والدّرس .

• • •

ويشمل هذا الجزء من « أتعاظ الحنفا » تاريخ دولة الفاطميين على امتداد مائة واثنتين والستين ، منذ تولّى الحاكمُ بأمر الله شؤون هذه الدولة في أواخر شهر رمضان ، سنة ست وثمانين وثلاثمائة ، إلى نهاية سنة سبع وثمانين وأربعمائة ، وهي السنة التي توفى المستنصر بالله في ذى الحجة آخر شهورها .

وقد شهدت هذه السنوات تداول ثلاثة من الفاطميين عرش الخلافة : الحاكم

بأمر الله ، والظاهر لإعزاز دين الله ، والمستنصر بالله ، وكان لآخر الثلاثة القسم الأكبر من هذه المرحلة ، إذ تولى منصبه وعمره سبع سنوات ، وشغله بعد ذلك ستين عاما كاملة . ولم يسبقه أحد من خلفاء المسلمين ، من الفاطميين أو من غيرهم ، يمثل هذا ، إذ كان أطول زمن قضاة خليفة في خلافته أربعة وأربعون عاما وبضعة أشهر تولى فيها القائم بأمر الله العباسي ، معاصر المستنصر بالله ، زمام القسم الشرقي من البلاد^(١) .

ولانتحطى هذه السنوات الطوال من المقريزي برعاية متكافئة أو متعادلة ، إذ نجدّه يختص بعضها بحديث مُسَهَّب مطول ، يُمكن القارئ من تتبع أحداثها شهراً بعد شهر ، بل يستطيع تتبع أحداث الشهر الواحد تتبعاً مفصلاً ؛ بينما يعالج بعضاً آخر في إيجاز واختصار ، يصل أحياناً إلى درجة لا يتوقعها من يتطلع إلى إشباع حاجته إلى المعرفة المتعمقة . فمن صور النوع الأول الحديث عن أخبار سنة خمس عشرة وأربعمائة ، إذ يقع هذا الحديث في أربعين صفحة من هذا الجزء ، ومن أمثلة النوع الثاني أخبار سنة ست عشرة وأربعمائة ، التي أعقبت هذه الصفحات الأربعين ، إذ أنها لم تجاوز ثلاثة أسطر ؛ وحديث أنباء سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة الذي يقتصر فيه المقريزي على قوله : فيها أقيمت دعوة المستنصر بحرّان . ولا يقف الأمر عند هذا إذ نجدّه يهمل سنوات أخرى فلا يذكر منها إلا عنوانها^(٢) ، بل قد يُغفل إغفالا تاما الإشارة إليها بعنوان مستقل^(٣) .

لكنّ هذا كلّه لا ينقص من أهمية هذا الكتاب القيم مصدراً رئيسياً ، يتصدّر مابين أيدينا من مؤلفات تعرضت لتاريخ الفاطميين في إيجاز أو في تطويل .

• • •

(١) تولى القائم بأمر الله سنة سبع وستين وأربعمائة .

(٢) وذلك في سنتي ٤٣٠ ، ٤٣٢ .

(٣) وذلك في السنوات : ٣٩٣ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٩ ، ٤٤٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٤٨٤ .

ومعالجة المقریزی للجوانب المتعددة للدراسة التاريخية ، كما تبين في هذا الكتاب ، معالجة متوازنة ، لافضل لجانب منها على الآخر ، ولا تميز لأحدها أو لبعضهما من وجهة نظر المؤلف . فهو يعامل الأحداث السياسية والعسكرية معاملة متعادلة ، ويتحدث عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية بمثل ما يتحدث به عن الأحداث الدينية أو الإدارية ، بحيد وموضوعية ، دون أن يخص أيًا من هذه الجوانب بعناية تبرز بعضها دون البعض الآخر ، أو تدل على ميل من جانب المؤلف إلى الاهتمام بناحية دون غيرها .

ولعل السر في هذا التوازن في المعالجة أن المقریزی أراد أن يكون كتابه الذي خصصه لمرحلة بعينها شاملا للموضوعات التاريخية المتنوعة ليمد الدارس بالمادة الغزيرة التي تتيح له معرفة شاملة متنوعة تمكنه من إشباع اتجاهه الثقافي من مورد قيم للمعرفة ، متعدد الاهتمامات .

* * *

وفي ضوء هذه المادة العلمية الغزيرة أود أن أضع بين يدي القارئ بعض الحقائق التاريخية التي يساعد هذا الكتاب على إبرازها ، والتي كان بعضها في حاجة إلى ما يكشفه أو ما يزيده وضوحا وبيانا .

وأول هذه الإشارات يتعلّق بشخصية الحاكم بأمر الله وعصره . فقد ذاع بين الدارسين والمؤرخين اتهام الحاكم بالتقلب في أحواله والشذوذ في تصرفاته ، وأن هذا الشذوذ وذلك التقلب قد أدّى إلى أن يحفل عصره بالاضطرابات ، مما أفقد الناس الاطمئنان على أنفسهم وأموالهم . لكن المقریزی يتيح لهؤلاء فرصة إعادة النظر في هذه الأحكام التي أدانت الحاكم ، وجعلت منه مثالا وأنموذجا للشذوذ والاستبداد جميعا .

وفي مقدمة ما يلزم الباحث بعين فاحصة إلى شخصية هذا الخليفة وفي عصره أن يُدخل في تقديره أن الحاكم تولى الخلافة وسنه لم تجاوز الحادية عشرة إلا بقليل وأنه وُضع بسبب هذه السن الصغيرة تحت وصاية تنازعت فيها قوى مختلفة من رجال الجيش وأستاذي الخلافة وسيّدات القصر ، فكان لهذا تأثيره في تصرفاته عندما استطاع إمساك الزمام بيده عازماً على أن يكون بشخصيته قوة فعالة في إدارة شؤون الدولة ، متحررةً من الضغوط المتباينة التي كانت لاتزال تحاول أن تتجاذبه فيما بينها لتستميله إلى جانبها وتخضعه لتأثيرها . وخير مثل لمحاولته التحرر من هذه الضغوط موقفه من أخته سلطانة ست الملك التي كانت تتدخل من وراء ستار في شؤون الدولة ، مستعينةً ببعض رجالها وقادتها ، مما أسخط الحاكم عليها ، وحمله على تهديدها وتخويفها . لكن ست الملك ، بإصرارها على موقفها من الدولة ومن أخيها ، دبّرت مؤامرة محكمة للتخلص منه بقتله ، فنجحت في هذه المؤامرة وأجلست ابنه الظاهر من بعده على عرش الخلافة . ولم يخف هذا الإصرار من جانب ست الملك على الحاكم الذي كان على علم بتصرفاتها ، والذي كان يخشى على أمه أيضاً منها ، يدل على ذلك حديثه إلى أمه قبيل اختفائه - ومقتله - ودفعه إليها خمسمائة ألف دينار ذخيرة لها ، تستعين بها على شؤونها إذ أنه كان « لا يخاف عليها أضر من أخته » .

وقد كان للثورة العنيفة التي تزعمها أبو ركوة^(١) أثرها في تحديد موقفه من رجاله الذين فشل بعضهم في التغلب عليها وفي إخماد ناراها ، وقد كلّفه القضاء على هذه الثورة ألف ألف دينار أنفقها في الجيش وفي القادة الذين استعان بهم في مواجهتها .

(١) بدأت هذه الثورة في برقة ، وتدخل الحاكم بنفسه في مواجهة أخطارها إذ أوحى إلى بعض رجاله بمكاتبة زعيمها وإيهامه بأنهم يؤيدونه سيدخلون في طاعته إذا قدم إلى البلاد لأنهم يملنون من عسف الحاكم وبطشه ، فاستجاب الثائر لهم وقدم إلى الوجه البحرى ثم إلى الجيزة ، ثم إلى الفيوم حيث هزم هزيمة واضحة فلجأ إلى النوبة وهناك تم التغلب عليه .

ولما ذُكِرَ له أن قائده الفضل ابن صالح كانت له جهود واضحة في إنهاؤها والقبض على زعيمها ، قال : وماذا فعل الفضل ؟ لقد قبض عليه ملك التوبة وأرسله إلينا .

وهكذا كانت مشكلة الحاكم الأولى أنه كان يحاول طوال عهده العمل على أن يكونَ بشخصه قوة فعالة في إدارة شؤون الدولة ، متحررا من الضغوط التي كانت تتجاذبه من داخل القصر وخارجه على السواء . وفي سبيل هذا كان يُكثر من الرّكوب منفردا في غير موكب ، ليلا ونهارا ، ويطوف بالأسواق للتعرف بنفسه على أحوال الناس ، وكان هؤلاء يتقدمون إليه بظلاماتهم وشكاواهم ، فيتسلمها منهم بنفسه ويعمل على إنصافهم .

وقد مكّنه هذا من اتخاذ قرارات عدّة تحتسب لصالحه وتعدّ من مفاخره :

١ - فمن ذلك أنه أصدر - في أكثر من مناسبة - قرارات بمنع ذبح البقر والوكود أو العاملة ، حتى يتوقّر بذلك من الإنتاج الحيواني ما يسدّ حاجة البلاد ومن حيوانات الحقل ما يمكّن الفلاحين من العناية بالمرزوعات وتحسين محصولها .

٢ - وأصدر قرارا بإنشاء دارٍ يحتفظ فيها بأموال اليتامى الذين يشرف القضاة وأعوانهم على رعايتهم ؛ ونظم طريقة الإشراف ، إذ أمر « ألاّ يُودّع عند عدلٍ ولأمين شيء من أموال اليتامى ، وأن يكتروا مخزنا تُودّع فيه هذه الأموال ؛ فإذا أرادوا دفع شيء منها حضر أربعة من ثقات القاضى وجاء كلّ أمين فأطلق لمن يلى عليه رزقه بعد مشورة القاضى في ذلك ، ويكتب على الأمين وثيقة بما يقبضه من المال لمن يلى عليه »^(١) . والسبب المباشر لهذا التنظيم وفاة القاضى محمد بن النعمان تاركاً ديناً عليه للأيتام وغيرهم قدرّ بعشرين ألف دينار ، أو بستة وثلاثين ألف

(١) راجع هذا في أحداث سنة ٣٨٨ .

دينار ، مما دعا الحاكم - إلى جانب قراره هذا - إلى مصادرة أموال القاضي المتوفى وأموال أعوانه استيفاءً لهذه الحقوق .

٣ - وعندما تبين للحاكم ، بعد فترة من الزمن ، أن القاضي حسين بن النعمان لم يمتنع عن أكل أموال اليتامى بالباطل أمر بضرب رقبتة ثم بإحراقه بالنار عقوبة له ورَدْعاً لغيره . ويسوق لنا المقرئ قصة هذه الحادثة - كأنه يخشى أن نبادر إلى اتهام الحاكم بالقسوة والظلم - فيقول : « . . . وذلك أن متظلماً رفع رُقعةً إلى الحاكم يذكر فيها أن أباه توفى وترك له عشرين ألف دينار وأنها في ديوان القاضي ، وأن القاضي عرفه أن ماله قد نجز . فدعا (الحاكم) ، وأوقفه على الرقعة ، فقال كقولہ للرجل من أنه استوفى ماله من أجرة . فأمر بإحضار ديوان القاضي فأحضر من ساعته ، فوجد أن الذي وصل إلى الرجل أيسر ماله . فعدّد على القاضي حسين ، ما أقطعه وأجرى له وما أراح من عِله لئلا يتعرض إلى مانهاه عنه من هذا وأمثاله . فقال : العفو والتوبة . فأمر به فضربت عنقه وأحرقه » (١).

٤ - وفي سنة ثمان وتسعين وثلثمائة أمر الحاكم بضرب جماعة من الخبازين وتشهيرهم لتعذر وجود الأخباز بالعشايا ، ولأنهم كانوا يغشون الخبز ويبيعونه مبلولا ، إذ كان التعامل فيه بالوزن .

٥ - وعندما صدر قراره بقتل القضاة مالك بن سعيد الفارقي ، في سنة خمس وأربعمائة ، لآتيامه بموالاته ست الملك وتدخله في شئون الدولة بتحريضها ، وكان الحاكم قد انفلق منها ، استدعى أولاد القاضي وأرضاهم ، « ولم يتعرض لشيء من تركة أبيهم ، وأمر ابنه أبا الفرج أن يركب في الموكب ، وأقره على إقطاعه ومبلغه في السنة خمسة عشر ألف دينار » .

(١) انظر أحداث سنة ٣٩٥ .

٦ - وأصدر الحاكم قرارات بإلغاء كثير من المكوس التي كانت قد اُبتدعت ، من ذلك مكس الرطب ومكس دار الصابون ومكس بعض التجارات التي كانت تصل بحرا إلى مدينة القلزم ، والمكوس التي كانت تجبي لدارى الشرطة بالقاهرة ومصر . ويتحدث المقریزی عن هذا كله في مناسباته . .

٧ - وفي سنة عشر وأربعمائة ورد على مصر رجل من سجلماسة يريد الحج ، فأودع ماله عند رجل في السوق . فلما عاد من الحج طلب ماله فأبى أن يدفعه إليه ؛ فتوصل إلى أن أطلع الحاكم على أمره ، فقال له : « اجلس في دكان مقابلا لدكانه ، فإذا جُزّت في ذلك السوق فاعمل كأنك تعرفني وكأني أعرفك . فلما مرّ الحاكم وقف على الرجل وسأل عن حاله وأكثر معه الوقوف ، وانصرف . فجاء الرجل الذي عنده الوديعة إلى الرجل وأكبّ عليه وسأله الصّبح عما سلف منه . وأحضر إليه جميع ماله . فعرف الحاكم بذلك ؛ فأصبح الذي أنكر الوديعة مقتولا مُعلّقا برجله . »

٨ - أما من الناحية المذهبية ، فقد اتهم الحاكم بتنكيله بأهل السنة بعد أن كان قد خفض عنهم القيود ، وأباح لهم دراسة مذاهبهم ، ومكّنهم من ذلك في دار العلم التي أنشأها للدرس والبحث . وهذا الاتهام يُعوزُه شيء من تعريف الظروف التي أقدم الحاكم فيها على تقريب المالكية ثم على العدول إلى مذهبه القديم . ذلك أن المعز بن باديس صاحب القيروان كتب إليه يستنكر بعض أفعاله ، فأراد الحاكم أن يسترضيه ويستئمله إليه ، فأظهر اهتمامه بدراسة مذهب المالكية ، وأحضر العلماء لمناظرتهم في مذهبهم ، وأمر بمحو سب الصحابة من المساجد والأسواق ، ونهى عن ذكركم بغير ما يجب لهم من الإعزاز والتقدير . ثم تغيّرت الأحوال فعاد الحاكم إلى مذهبه القديم الذي نشأ أسلافه عليه والذي تمسك خلفاؤه به إلى أن قضى الله بزوال دولة

الفاطميين . فالحاكم بهذا لم يُقدِّم على ما أقدم عليه إلا بدافع سياسي ، ولم يُعَدِّل عنه إلا بعد أن تبين زوال أسبابه وخطورة الإبقاء على موقفه من تأييد السنة في دولة تحول كلَّ تنظيماتها العقديَّة والمذهبية والعسكرية دون هذا . وما أشبه هذا بما فعله المأمون العباسي - مع مراعاة فارق العصر والظروف - حين قرَّب منه العلويين ولبس شعارهم وخلع السواد شعار العباسيين ، وبإيعاب بولاية عهده لعلَّ الرضا وتزوج ابنته ؛ ثم لم يلبث أن عدل عن هذا الاتجاه العلوي بتأثير تحرُّك بغداد ضدَّه وتغيُّر موقف البيت العباسي منه .

٩ - وخير ما نختم به هذه الملاحظات عن الحاكم وعصره ما قاله المقرئزي : « وكان الأمر في مدَّة العزيز، فيه انحلال وعضوٌ كبير عن الناس ، فظنوا أن ذلك يجوز في مدَّة الحاكم وجرؤا على رَسْمِهِمْ ؛ فتجرَّد لهم منه مطَّلَعٌ على جميع أمورهم ، غير مطَّرِحٍ لعقوبة ، فهلك الجَمُّ الغفيرُ منهم » .

ونحن لاندعى بعد هذا أن الحاكم خيرٌ كلُّه ، لكننا ندعو إلى الاقتصاد في اتهامه والحكم عليه دون تقدير كاملٍ لظروفه وظروف عصره ، فبمثل هذا التقدير نُصنِّف الحاكمَ المُفتري عليه ، ونبيِّن مدى الجهد الذي بذله في محاولة الإصلاح ، ولانبخسه أجره الذي يستحقه لهذا الجهد الذي استغرقه ، خمسا وعشرين سنة كاملة هي مدة خلافته

• • •

ويتولى الظاهر لإعزاز دين الله خلافة الفاطميين عقب غيبة الحاكم التي ذاع بعدها أنه قُتِل ، وكان الظاهر إذ ذاك قد جاوز السادسة عشرة من عمره ، وبقي في منصبه حتى توفى سنة سبع وعشرين وأربعمائة ، بعد نحو ستِّ عشرة سنة من خلافته . وفي مناسبة وفاته يقول المقرئزي : « وكانت أيامه كلُّها سكونا ولينا ،

وهو مشغول ببلداته ونزّهه وسماع المغنى . لكن استعراض الأحداث التي جرت في عصره والتي فضل المقرئى الحديث عنها ، لا يؤيد القسم الأول من حكم المقرئى بأن « أيامه كانت كلها سكونا ولينا » .

١ - فقد أسلم الظاهر أمره في السنوات الأولى من خلافته إلى عمته ست الملك التي نجحت في قتل الحاكم وإقامة الظاهر مقامه ، ولم تلبث أن أخضعت لسلطانها وأدارت الدولة بوساطة أعوانها ، ونكّلت بكل من اعترض طريقها . وكان من أوائل من نكّلت بهم أولئك الذين ساعدوها في التخلص من أخيها بإحكام التدبير ثم باتقان التنفيذ .

وفي ظل سيطرة ست الملك تولى أبو الفتوح موسى بن الحسن الوساطة - الوزارة - في سنة ثلاث عشرة وأربعمائة ، بعد أن كان يشرف على ديوان الإنشاء ، ولم يلبث أن نُكِبَ بعد تسعة أشهر إذ صدر أمر ست الملك بإخراجه من مجلس الوزارة مسحوباً وبسجنه ، ثم قُتل بعد ذلك بأمرها .

٢ - وبعد وفاة ست الملك استسلم الظاهر لوزرائه ورجال دولته ، فتنافس هؤلاء على مركز الصدارة ، وقرر ثلاثة منهم : « أن يكون دخولهم على الخليفة الأخير في كل خلوة ، وأنهم يكفونه أمر الاهتمام بالدولة ليتوقّر على لذاته وينفردوا بالتدبير » . فتم لهم ذلك ، ولم يعترض الظاهر على تدبيرهم .

٣ - وشهد عصر هذا الخليفة بدء تفلّت البلاد الشامية من قبضة الدولة وتحرك الثورات المحلية بها ، وعجز الإدارة المركزية بالقاهرة عن حسم خطر هذه الثورات إذ كيف تستطيع القاهرة ذلك ورجال الدولة والقصر يتنافسون في محاولاتهم إخضاع الخليفة لنفوذهم والخليفة في شغل ببلداته ومواكبه الرسمية التي يتنقل

بها بين القاهرة ومصر للتنزه والترويح . أين هذا مما كان يفعله الحاكم من الخروج منفرداً ، ليلاً أو نهاراً ، للتعرف على أحوال الناس وتلقى ظلاماتهم وشكاياتهم ، وعمله على إرضائهم وإنصافهم .

٤ - وفي سنة عشرين وأربعمائة « كانت فتنة بمصر بين المغاربة والأتراك ، وكان الظفر للأتراك ، ثم استظهرت المغاربة بمعاونة العامة لهم ، فقتلوا عدة كثيرة منهم ، وأخرجوا من بقي منهم عن مصر . »

٥ - وفي سنة أربع عشرة وأربعمائة غلت الأسعار وقلت الأخباز . وحدث مثل هذا مرة أخرى في السنة التالية إذ اشتد الغلاء والقحط ، وعُدمت الأقوات ، فلم يصرف هذا الظاهر عن الخروج في موكبه التقليدى إلى الفسطاط للنزعة والترويح « وخلفه المقوِّدون والمصطنعة ، وبين يديه الرِّقاصون ؛ فاستغاث الناس بضجة واحدة : الجوع يا أمير المؤمنين ، الجوع ! ! لم يصنع بنا هكذا أبوك ولا جدك . » ولما جاء عيد الأضحى « مُدَّ السِّمَاط بحضرة الظاهر ؛ فلما جلس أهل الدولة عليه للأكل كبس العبيدُ القصر وهم يصيحون : الجوع ! نحن أحق بسِمَاط مولانا . ونهبوا جميع ما على السِمَاط ، وضرب بعضهم بعضاً ، والصقالية تضربهم فلا يُبَالون . »

٦ - وفي سنة خمس عشرة وأربعمائة اجتمع الناس بقنطرة المقس للاحتفال بعيد الفصح « في لَهْوٍ وتهتك قبائح ، واختلط الرجال بالنساء وهم يعاقرون الخمر ، حتى حُمِلت النساء في قفاف الحمَّالين من شدة السكر ، فكان المنكر شديداً . » وقد شرب الظاهر الخمر في سنة ثمانى عشرة وأربعمائة « وترخص فيه للناس وفي سماع الغناء وشرب الفقَّاع . فأقبل الناس على اللَهو . »

وبعد ؛ فأظننا لانستطيع أن نتفق مع المقرئى في قوله عن الظاهر : « وكانت أيامه كلها سكوناً وليناً ، وإن كنا نؤيده في قوله : « وهو مشغول بملاذة ونزّهه

وسماع المعنى ، ؛ وفي كلتا الحالتين نستند إلى الأحداث التي سجلها المقرئ نفسه في كتابه هذا بتفصيل وتطويل .

• • •

أما الشدة العظمى التي حدثت أيام المستنصر بالله فيكفي في توضيح بعض ظروفها أن نقتبس قول المقرئ : « . . . ولم يكن هذا الغلاء عن قصور مدّ النيل فقط ، وإنما كان من اختلاف الكلمة ومحاربة الأجناد بعضهم مع بعض ، وكان الجند عدّة طوائف مختلفة الأجناس : فتغلبت لواته والمغاربية على الوجه البحرى ، وتغلب السودان على أرض الصعيد ، وتغلب المثلثة والأتراك بمصر والقاهرة ، وتحاربوا فكانت السبع سنين المذكورة يمدّ فيها النيل ويطلع وينزل في أوقاته ، فلا يُوجد في الإقليم نَنْ يزرع الأراضي ، ولا مَنْ يقيم جسوره ، من كثرة الاختلاف وتواتر الحروب . ولم يوجد ما يُبَدَّر في الأراضي للزراعة ، فإن القمح ارتفع الأردب منه من ثمانين ديناراً إلى مائتى دينار ، ثم نفذ فلم يُقدَّر عليه . »

١ - فكيف يستطيع المستنصر مواجهة هذه المشكلة وهو الذى كان قد بدأ عهدَه فى الخلافة طفلاً صغيراً ، فى السابعة من عمره ، خاضعاً لوصاية الأوصياء المتنافسين فيما بينهم ، الحريصين على الاحتفاظ بالنفوذ والسُّلطان فى قبضة أيديهم ، ولم يستطع الخليفة التصرف فى الدولة إلا بعد أن أفلت الزمام من أيديهم ، وعندما حدث هذا لم يجد من رجال الدولة القادرين من يعينه على الإصلاح ، فاضطرَّ إلى تغيير وزرائه أربعين مرة فى تسع سنوات .

٢ - وكيف يستطيع بدر الجمالى ، أمير الجيوش ، الذى استغاث المستنصر به واستقدمه من الشام أن يباشر سلطاته إلا إذا اطمأنَّ إلى قدرته على التصرف بحرية فى مواجهة مشكلات الجيش والقصر وتدهور الاقتصاد ؟ ولقد طمأنه الخليفة ومنحه الحرية التى كان يطمع فيها ، « فوضه » فى التصرف بما يرى فيه صالح الدولة والخلافة . ونجح الجمالى فى مهمته وتوجَّح نجاحه بأن « استناب ابنه وجعله

وتى عهده في السلطنة « - أي الوزارة - وبدأت السلطة تنتقل فعلاً ورسمياً من أيدي الوزراء إلى أيدي الخلفاء ، وأصبح هؤلاء العوبة في أيدي أولئك يحجرون عليهم ويتحكمون في مصائرهم كما يريدون .

٣ - ولا ينتظر في ظل الاضطرابات التي عمت البلاد في القسم الأكبر من عصر المستنصر ، ثم في ظل المحاولات التي بدأها الجمالي للإصلاح الداخلي في مصر أن تستطيع الدولة الاحتفاظ بقبضتها قوية على الشام أو بنفوذها محسوساً واضحاً في المغرب . إن منطق التطور في ظل هذه الظروف يقضي إنحسار النفوذ الفاطمي تدريجياً عن هذه البلاد وتلك الأقاليم . وهذا ما حدث فعلاً ، إذ تقدم السلاجقة من الشرق ، ومدوا سلطانهم إلى بلاد الشام ، واستقروا في معظم أنحاءها ، ولم يبق في أيدي الفاطميين إلا بعض المدن الساحلية (١) .

وآخر النقاط التي تلفت النظر بفضل المقرئ الذي أشار إليها في مناسباتها

نقطة ذات شعبتين

أولاهما مظهر من مظاهر إقامة شعائر المذهب الفاطمي في صورة من صورته ، هي طريقة إعلان بدء الشهور القمرية وبخاصة في مواسم رمضان والعيدين ، ذلك أن الفاطميين كانوا لا يتقيدون برؤية الهلال ولا يحكمونها في إعلان دخول الشهر الجديد وإنما كانوا يَحْتَكِمُونَ معها إلى الحساب ويقولون: الرؤية والحساب كالظاهر والباطن ، لالهلال كالظاهر لأنه مُشَاهَد ، والحساب كالباطن لأنه معقول . وقضية الظاهر والباطن « هذه قضية أساسية في مذاهب الشيعة جميعاً ، ولها في الدعوة الإسماعيلية والفاطمية أهمية بالغة .

وتطبيقاً لهذه القاعدة نجد المقرئ يذكر في هذا الكتاب :

(١) ثم تقع الأحداث الخطيرة التي يأتي تفصيلها - بمون الله - في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، والتي تتمثل في الصدام المنيق بين الشرق والغرب في شكل الحروب الصليبية .

١ - أن شهر رجب من سنة ست وتسعين وثلثمائة استهل بيوم الأربعاء ، فصدر أمر الخليفة بتاريخه بيوم الثلاثاء .

٢ - وفي شعبان من سنة إحدى وأربعمائة وقع قاضي القضاة سجلاً يعلن فيه خروج « الأمر العالى المعظم » بأن يكون الصوم يوم الجمعة والعيد يوم الأحد .

٣ - واستهل شعبان في سنة اثنتين وأربعمائة يوم الاثنين فأمر الخليفة بأن يكون أول الشهر يوم الثلاثاء .

وثاني الشعبتين تبين مدى تحكّم بعض رجال الدولة - في فترات ضعف الخلفاء - واستبدادهم في مجال نفوذهم . فقد ذكر المقريري من أمثلة ذلك :

١ - في أخبار سنة ست عشرة وأربعمائة ، على زمن الخليفة الظاهر ، أن شاباً حدثاً قد غرق في النيل في عشية أحد أيام السبت ، في منطقة دار الصناعة^(١) فمنع رجال الشريف أبي طالب العجمي ، متولى الصناعة ، تسليمه لأهله إلا بعد دفع « واجب » الصناعة « من حقّ من غرق في النيل » ، وطالبوهم عنه بدينارين وقيراطين ؛ فدفع إليهم ذلك ، وحمل الرجل وغسل ودفن في يوم الأربعاء .

٢ - وفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة ، في خلافة المستنصر بالله ، كان لعريف الخبازين^(٢) بأحد أسواق مصر (الفسظاط) دكان يبيع فيه الخبز ، وبحذائها دكان خباز « صعلوك » ، وكان سعره يومئذ أربعة أرطال بدرهم وثمان ؛ فخاف الصعلوك كساد خبزه لأنه كاد يبرد ، « ومن عادة الأخباز في أزمنة المسغبة متى بردت لا يرجع منها إلى شيء » لكثرة ما تنعش به « فخفض الصعلوك سعر خبزه » فغضب العريف ووكل به عوّنين من الحسبة أغرماه دراهم .

• • •

(١) دار صناعة الأسطول (الترسانة) .

(٢) نقيب الخبازين .

ولا يبقى بعد هذا إلا أن أشير إلى طريقة التحقيق والتعليق ، فقد اتبعت في هذا أسلوب محاولة إبراز المتن في صورته السليمة الواضحة التي أرادها له مؤلفه ، جاعلاً نُصب عيني العمل على توضيح ما يحتاج إلى توضيح ، وتصحيح ما يبدو أن المؤلف ، أو الناسخ ، سها عنه بمعاونة المراجع المختلفة التي تعالج نفس المرحلة التاريخية التي يشملها هذا الكتاب . أما ماورد في المتن من أخبار أعلام السياسة والحرب ، والعلم والأدب ، فقد نال نصيبه - قدر الطاقة - من التعليقات التي تعرف به وتشير إلى المصادر التي قد يُحتاج إليها في طلب المزيد من التعريف . ومثل هذا حدث في الألفاظ الاصطلاحية التي يحتاج القارئ إلى فهم مدلولاتها ، وللأماكن التي جرت بها الأحداث وتردّد ذكرها في هذا الكتاب . وقد جرى ذلك كله في قَصْدٍ ودون تفريط .

وهنا أودُّ أن يتكرّم القارئ في يلحظ في التعريف بالأماكن خاصة أنني لجأت إلى أسلوب العصر الذي يتناوله الكتاب بالحديث المفصّل حتى تتلاءم التعليقات الموضّحة مع الأحداث في عصرها الذي ظهرت فيه . ولهذا نجد في التعريف بمدينة سُرت ، على سبيل المثال ، أنها تقع على عشر «مراحل» من طرابلس وعلى ست «مراحل» من أجداية ، وفي التعريف بمدينة سنجار أنها تبعد عن الموصل ثلاثة «أيام» . وقد أدرك القلقشندى - من كتاب الإنشاء وأسائذة إدارة الأعمال - كما أدرك غيره من علماء الجغرافيا المسلمين أهمية تقدير المسافات بين البلدان بهذا الأسلوب في عصورهم - لشدة حاجة الناس ، على اختلاف مشاربهم وثقافتهم ووظائفهم ، إلى هذا النوع من التقدير . والقلقشندى الذي أراد لكتابه أن يكون وثيقة علمية في أيدي كتاب الإنشاء وموظّقي الدواوين يلاحظ على كتاب «التعريف بالمصطلح الشريف» أن مؤلفه أحمد بن فضل الله العدوي العمري «قد أهمل من مقاصد المصطلح أموراً لايسوغ تركها ، ولاينجبرُ بالفدية لدى القوات نسكها ، كالبطاق والمطّفات والمطلقات... فلم يقع الغنى به عمّا سواه» . ولهذا فصل هو الكلام

على هذه الجوانب التي يُحْتَاجُ إليها في الرسائل والمكاتبات والتنقلات ، فذكر أن «البريد» مسافة معلومة مقدرة باثني عشر ميلا ، أو بأربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل ثلاثة آلاف بذراع بالهاشمي . وكان لهذا البريد «مراكز» بين كل اثنين منها مسافة «بريد» ، وقد تطول أو تقصر إذا ألجأت الضرورة لذلك لبعد ماء أو للأتيس بقريّة . كما ذكر أن المسافرين كانوا يضبطون تنقلاتهم ويحسبونها «بالمراحل» ، وكان الحجاج منهم في كل يوم و ليلة «مرحلتين» من مراحل البريد^(١) . وهنا نتضح أهمية أتباع هذا الأسلوب ، فإذا كانت المسافة بين بلدين «ثلاثة أيام» كان معنى هذا أن بينهما ستّ مراحل أو اثنين وسبعين ميلا . وهذا التصور يبسر تتبع حركات الجيوش وتنقلات الولاة ورسائل الملوك والحكام وغير ذلك .

ومن أجل هذا حرصت على أن أهيبّ للقارئ ، بالتمسك بهذا الأسلوب في التعريف ، أن يعيش مع الأحداث في عصرها ، ليتمكن من تفهم ظروفها وتصور تطوراتها .

• • •

وأخيرا أرجوا أن أكون بهذا الجهد قد أسهمت في تحقيق رغبة الأستاذ المرحوم الدكتور جمال الدين الشيال في كشف الأستار عن هذا الكتاب ، تلك الرغبة التي هيأت لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ظروف تحقيقها حين مكّنت سيادته من إخراج الجزء الأول منه ، ثم عهدت إليّ ، بعد رحيله ، بإتمام مهمته .

فللأستاذ الراحل الكريم الرضوان ، ولِللجنة الموقرة موفور الشكر لثقتها التي وضعتها فيّ ، وأرجو أن أكون قد حققت ظنّها .
« وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ » .

محمد حلمي محمد أحمد

دار العلوم في ٢٠ من ذى القعدة ١٣٩٠

١٩ من يناير ١٩٧١

(١) انظر غاتمة كتاب صبح الأعشى : ١٤ .